المعارضة السورية: بين الوطنية والتبعية

القاهرة- أ. د. محمد أشرف البيومي

يعاتبني بعض المصريين لما يشعرون بأنه اهتمام زائد بالشأن السوري وينتقدني بعض السوريين بما يعتبرونه تدخلا في شؤون بلدهم. من الواضح أن الفئة الأولى لديها قصور شديد بأهمية مستقبل سورية على مصر والأمن القومي المشترك أما الفئة الثانية فموقفها يثير الدهشة العارمة؛ فهم يقبلون تدخل عنان والإبراهيمي والجبير وكيري وفورد وأوباما وأولاند وكاميرون وأردوغان بل إن بعضهم ينادي، من دون خجل، بالتدخل الأجنبي والحماية الدولية، والبعض الآخر يتعاون مع الكيان الصهيوني. أقول بالبلدي «اشمعنى». علي أي حال فإن مساهمتي ليست تدخلا بل مشاركة واجبة في شأن يخص مباشرة كل مصري وسوري وعربي ملتزم، إن كنتم لا تعلمون! وحتى على المستوى الفردي نجد أن حريقاً في منزل مجاور يستدعي فوراً مساعدة الجيران، ليس فقط حماية لهم، بل لدرأ الخطر عن النفس فما بال الأمر عندما يكون متعلقاً بمصالح شعب ومستقبل أمة! وفي الوقت الذي تتعرض فيه سورية لعدوان قوى الرجعية العربية والتكفيرية والصهيونية بقيادة الإمبريالية العالمية فمن القصور الذهني الشديد والجهل العميق عدم التمسك بمنهج الرؤية الشاملة الواعية بالأبعاد الجغرافية والتاريخية والتنموية والثقافية في إطار علاقات القوى العالمية.

المعارضات السياسية وأنواعها

ليس غريباً أن تكون هناك ألوان وأطياف مختلفة بين معارضين للسلطة قي أي مكان وأي زمان والمعارضة السورية الحالية لا تتميز عن معارضات أخرى في هذا الأمر. وعلينا أن نتذكر على سبيل المثال ما حدث إبان الغزو الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ عندما استعدت عناصر معادية لنظام عبد الناصر لاستلام الحكم أما الإخوان المسلمون فلم يخف بعض عناصرهم فرحتهم بقرب وصول المنقذ الأجنبي. وهل ننسى عندما أعلن الشيخ الشعراوي صلاته شكرا لله لهزيمة ١٩٦٧. عندما نقول إن هذا التصرفات متوقعة من عناصر لا تكترث بالوطن وكرهها العميق لقيادات الدولة تؤدي لانحرافها، إلا أن هذا لا يمنعنا من الشعور بالاشمئزاز العميق والاحتقار الشديد لأصحابها.

عندما نعطي أي معارضة صفة الوطنية أو غير الوطنية، لا بد أن أردنا الموضوعية أن نحدد مقاييس واضحة وثابتة لما هو وطني أو غير وطني. إن أهم هذه المعايير أنه إذا واجه الوطن خطر داهم كعدوان خارجي أو إرهاب مدمر، يتحتم علي المعارضين الوطنيين تنحية كل الخلافات جانباً مؤقتاً حتى يزول الخطر، وعدم إعطاء أي فرصة للمعتدي أن يستغل أياً من هذه الخلافات لمصلحته. ولا يمكن اعتبار من يكسر أو يتخلى عن هذا المبدأ الراسخ شعبياً عبر العصور معارضاً وطنياً.

المعارضة التابعة

تعلمنا أن أوقات الشدة سواء على المستوي الشخصي أو الوطني تفرز ما هو أصيل وما هو زائف. فعندما بشرت قوى العدوان أن النظام السوري على وشك الانهيار سارعت شخصيات معارضة لإعلان مواقفها الانتهازية تحت رداء الحماس المخادع «للديمقراطية» و«الحرية» دون اكتراث بمصير الوطن أو الأهداف المدمرة التي سعى المعتدون لتحقيقها. رأينا البعض ينادي بالحماية الدولية والبعض الآخر يشجع ضباط وجنود الجيش الوطني على التمرد أو الانشقاق بل تبني البعض علما استخدم أيام الانتداب الفرنسي بدلا من علم الجمهورية العربية المتحدة. وقابل البعض السفير الأميركي فورد، رمز العدوان والتآمر. هل طلب الحماية من أطراف مارست العدوان والنهب والاحتلال على الأمة العربية مثل أميركا أو دول أوروبية عاتية في الاستعمار، حتي لو كانت مرتدية الثوب الدولي، وهيئة الأمم، هل يكون هذا عملاً وطنياً؟ والمهم أن هناك نماذج حديثة أمامنا لمثل هذا التدخل الأممي في العراق وليبيا ويوغسلافيا، والتخريب الهائل الذي لحق بهذه الدول وشعوبها.

ورغم تطور الأمور ووضوح طبيعة ما تتعرض له سورية، ما زال يطل علينا عبر التلفزيون نماذج مختلفة من المعارضة السورية فمنهم من يردد نفس مقولات ومصطلحات الأعداء ما يجعل من الصعوبة التمييز بين مواقفهم ومواقف العدو المتربص. وهناك من يخفي منطلقاته العنصرية والمذهبية فيجيء خطابه متسما بالبلاهة والعته. وهناك من يغير مواقفه فيفقد احترام الجميع لانتهازيته الفجة. مشهد جنوني، هزلي يشبه مسرحيات اللامعقول. عندما يقول أحدهم إن الحل السياسي لا بد أنه سبق الحل العسكري، وهو لا يملك أي حضور في الواقع، فالأجدر به أن يقول صراحة «على السلطة أن تستسلم لإرهابيي النصرة وأحرار الشام وجيش الفتح وداعش... إلخ».

تعويذة «بشار لازم يرحل»

لماذا يصر كيري وفورد وأولاند وأردوغان وغيرهم على رحيل الأسد؟ وكما عبر مواطن مصري في مقهى شعبي «مال أهلكم». ما شأن هؤلاء؟ هل هم مواطنون سوريون؟ فإن هذا الأمر تحديداً يخص السوريين وحدهم. أصبحت هذه المقولة بمنزلة تعويذة للقيادات الأميركية وتوابعهم العرب تردد كل صباح ومساء قبل الأكل وبعده.. «لابد من رحيل الأسد».. «الأسد قاتل لشعبه».. «الأسد دكتاتور لا بد من إزاحته» مقولات تردد من دون وعي أو منطق كأي إعلان لمنتج أميركي. فكيف أن رحيل الأسد سيجلب الرخاء والنعيم للشعب السوري؟ وهل أصبحت سعادة الشعب السوري شغلكم الشاغل فجأة؟ أن أحد ألاعيب قوى الهيمنة هي اختزال شعب ودولة ومؤسساتها وتاريخها في شخص تم تصويره كأنه صاحب كل المصائب وبذلك لا بد من إزاحته وهذا يتطلب بالضرورة حملة لتسويق واسعة. أعطي هذا الأسلوب غطاء للتآمر والعدوان والاحتلال في أماكن عديدة مثل العراق وليبيا ورومانيا وبنما وكوبا... لم تستعمل تعويذة الرحيل في حالات أخرى مثل حكم آل سعود والكيان الصهيوني والسفاح بينوشييه في شيلي وساليزار في البرتغال وغيرهم الكثيرون من أتباع الإمبريالية. لن ينجح هذا الأسلوب في الحالة السورية لأسباب موضوعية أهمها صمود الشعب وجيشه الوطني.

الوجه المضيء والمشرف للمعارضة الوطنية

هناك وجه آخر يستدعي الإشادة الكبيرة به، أصحابه معارضون ملتزمون بوطنيتهم رغم اختلافاتهم القوية مع النظام. هذه العناصر تعطي نموذجاً رائعاً لماهية المعارضة الوطنية. فالمبدأ الأساسي الذي يرقى لمستوى القانون هو: «عندما تقع الدولة ومؤسساتها ومستقبلها تحت تهديد مباشر من أعدائها يصطف المعارضون الوطنيون وراء النظام وتؤجل الخلافات من دون تناسيها لحماية الوطن». أعرف أحد هؤلاء المعارضين السوريين الذي قال «أعارض النظام بشدة ولكني مستعد تضحية بحياتي لحمايته» إن مثل هذه الشخصيات هي التي تشكل حماية قوية للوطن كما أنها تمثل عنصراً أساسياً للصمود، وبعد ذلك الانتصار. يذكرني هذا الموقف لمساجين سياسيين حبسهم عبد الناصر عندما بكوا بحرقة عند علمهم بوفاته». من المنطقي إذاً أن نجد على الساحة السورية مواقف واضحة ومعلنة من معارضين سوريين يقفون مع النظام في مواجهته للإرهاب وأعداء الأمة كأولية تمليها المخاطر المحدقة من دون التناسي أو التخلي عن طموحاتهم من أجل بناء مجتمع سوري أكثر عدلاً وحرية ونهضة تشمل تقدماً علمياً وتكنولوجياً. لا نستبعد بل نتوقع مواقف جماعية معلنة في هذا الوقت تحديداً لأصحاب هذا التوجه. سيمثل هذا الموقف دعماً قوياً للجبهة المناوئة للإرهاب والقوى المساندة له. إن إعلان هذا الموقف المساند للدولة في هذا التوقيت تحديداً، سيكون له أهمية بالغة لعزل المعارضين الانتهازيين وإغلاق الباب على النهج الطائفي والمذهبي للحفاظ على سيادة الوطن واستقلالية قراراته.

أستاذ الكيمياء الفيزيائية
بجامعة الإسكندرية وجامعة ولاية ميشجان سابقاً

القاهرة تعتبر اجتماع فيينا نقطة تحول مهمة والعربي يستنكر عدم دعوة الجامعة

القاهرة - رلى الهباهبة- وكالات

فيما استنكر الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، عدم دعوة الجامعة لاجتماع فيينا الذي بحث مسألة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، اعتبرت القاهرة أن الاجتماع «نقطة تحوّل مهمة» في التعامل مع الأزمة السورية.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية المستشار أحمد أبو زيد أن اجتماع فيينا بشأن سورية الذي عقد يوم الجمعة الماضي بمشاركة مصر وما دار فيه وما نتج عنه من محادثات، يعزز من الطرح المصري بشأن الأزمة ويؤكد أن الرؤية المصرية كانت من البداية ثاقبة وأن هذا هو المسار الطبيعي والمنطقي للأمور في إطلاق عملية سياسية.

وأضاف أبو زيد في تصريحات للصحفيين: إن هناك اتفاقاً على عقد جولة أخرى من المحادثات خلال الفترة القادمة بنفس هذا التشكيل، مؤكداً أن مصر تدفع دائماً بطرف «المعارضة السورية المعتدلة» كشريك في الحوار القادم، وأسهمت في منح الفرصة لـ«المعارضة» في التواصل مع المجتمع الدولي، لذلك «وبحسب المستشار» فإن هناك إدراكاً متزايداً من جانب الأطراف الدولية الكبرى لأهمية أن تكون تلك «المعارضة» التي شاركت في اجتماعي القاهرة الأول والثاني على طاولة أي مفاوضات قادمة.

وأوضح أبو زيد أن اجتماع فيينا الأخير بشأن سورية مثّل نقطة تحوّل مهمة للمجتمع الدولي في التعامل مع الأزمة السورية، لكون هذه هي المرة الأولى التي يلتقي كل هؤلاء الأطراف المؤثرين والمتأثرين بالأزمة على طاولة محادثات واحدة.

ووصف الاجتماع بأنه خطوة مهمة وإيجابية، مشيراً إلى أنه لم تكن هناك توقعات بحدوث اختراق في أول لقاء، لأنه من المعروف وجود بعض الأطراف لديها مواقف متباينة تجاه بعض عناصر الأزمة السورية.

ونوه أبوزيد بأن العنصر الإيجابي أن الدول التي اجتمعت في فيينا تمكنت من الاتفاق على نقاط توافق نراها إيجابية ومهمة، ومنها الحديث على وحدة الأراضي السورية وسلامتها، وأن الحل سياسي وليس عسكرياً والحل السوري السوري على أساس مرجعية «جنيف ١» وضرورة مكافحة الإرهاب وإطلاق عملية سياسية جادة متزامنة مع وقف لإطلاق نار.

وأشار المستشار أبو زيد إلى أن كل هذه عناصر تعتبر مهمة وأساسية لإطلاق عملية سياسية جادة، لافتاً إلى أن البيان الختامي لاجتماع فيينا أقر بوجود خلافات، ولكن هناك رغبة في استمرار الحوار وفي تسوية تلك الخلافات وكيفية تنفيذ البيان.

من اجتماع فيينا حول سورية (رويترز)

ورداً على سؤال حول إمكانية مشاركة أطراف سورية من «النظام» و«المعارضة» في جولات قادمة من المحادثات، قال أبوزيد: إن المحادثات الحالية تساعد المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا لإنشاء مجموعات عمل وإطلاق حوار سوري- سوري، مؤكداً أن هناك اجتماعات قادمة لأحكام هذا الملف وهناك أسئلة كثيرة تحتاج إجابات حول طبيعة من يشارك في الحوار وكيفية تنفيذ وقف إطلاق النار وفرضه ومراقبته والإطار الزمني لهذه العملية، مضيفاً: إن هناك الكثير من التفاصيل التي تحتاج المزيد من النقاش، ولابد من الإبقاء على هذه المجموعة «مجموعة فيينا» متماسكة والحفاظ على نقاط الاتفاق فيها لكي تصل إلى الهدف.

وبشأن مجموعة الاتصال التي كانت قد اقترحتها موسكو، اعتبر أبوزيد أن المطروح الآن هو الإطار الحالي في إطار فيينا، حيث كانت هناك أفكار كثيرة طرحت في سبيل توحيد الصف وحاولت الاتفاق على خطوط عامة ويجب أن ننتظر إلى أين تأخذنا هذه المحادثات.

من جهته استنكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، عدم دعوة الجامعة لاجتماع فيينا بشأن الأزمة السورية قائلاً: «لا أدري لماذا لم تتم دعوة الجامعة العربية لهذا الاجتماع»، موضحاً أن هذه الأزمة هي الشغل الشاغل للجامعة خلال السنوات الأخيرة، حيث قامت بزيارات كثيرة لدمشق والمتابعة وإيفاد مراقبين، ثم تمت إحالة الموضوع لمجلس الأمن.

وخلال مؤتمر صحفي عقده أمس مع الممثل الأعلى للشؤون السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي فيرديكا موغريني، بمقر الأمانة العامة الجامعة العربية، بحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، أشار العربي إلى أن الاجتماعات الأخيرة بشأن سورية قد تؤدي إلى انفراجة قريبة في الأزمة، مؤكداً أنها أسوأ مأساة إنسانية في القرن الواحد والعشرين، فيما قالت موغيريني، إنها بذلت جهوداً مشتركة مع جامعة الدول العربية من أجل تجنب الأزمات الحالية وإيجاد الحلول المشتركة لإنهاء الحرب في سورية وليبيا، والتعثر بعملية السلام في الشرق الأوسط، مؤكدة أنها مسألة تثير الكثير من قلقهم، كما تمت مناقشة قضايا أخرى يجري العمل بشأنها.

وأضافت موغيريني: إنه أتيحت لهم الفرصة لبحث القضايا المشتركة، حيث يشترك الاتحاد الأوروبي في الفضاء التاريخي والجغرافي، ويشعر بمسؤولية مشتركة لجعل شعوب المنطقة تشعر بتلك الجهود، مؤكدة أنها لن تكون الزيارة الأخيرة لها للمنطقة.

مجلس الأمن يحلل نتائج محادثات فيينا والمندوب الروسي يطالب بالتركيز على التسوية السياسية

وكالات

أعلن مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة ميتيو رايكروفت أن مجلس الأمن، الذي تترأسه بلاده لشهر تشرين الثاني الجاري، سيركز اهتمامه على بحث مشاكل الشرق الأوسط. وحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، قال رايكروفت للصحفيين أمس، إنه تم التصديق على برنامج عمل المجلس، إذ سيتركز هذا الشهر بشكل قوي على منطقة الشرق الأوسط مع الأخذ بالحسبان الوضع في كل من سورية وليبيا وفلسطين واليمن، مشيراً أنه سيشمل هذا الشهر ٨ لقاءات واستشارات مفتوحة مخصصة لليبيا وسورية والعراق والوضع في الشرق الأوسط بشكل عام.

وأوضح رايكروفت أنه لم يتم بعد رفع مشروع قانون للمجلس يمنع استخدام ما وصفه بـ«البراميل المتفجرة» في الأزمة السورية، والتي تتهم المعارضة ومؤيدوها الغربيون دمشق في استخدامها. وكان المندوب الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قد اعتبر أواخر الشهر الماضي هذه الفكرة بغير المقبولة، منوهاً إلى ضرورة التركيز الآن على التسوية السياسية للأزمة.

وأوضح المندوب البريطاني أن مجلس الأمن يقوم حالياً بتحليل نتائج محادثات فيينا التي جرت في الأسبوع الماضي حول سورية، لافتاً إلى أنه تم جمع الكثير من ممثلي المجتمع الدولي، وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، واللاعبين الإقليميين وغيرهم، وقال: «يجب علينا أن نكون واثقين بأن كل ما نفعله هنا يتوافق مع هذه الجهود».

صعوبات ستواجه تحقيق الأمم المتحدة حول الأسلحة الكيميائية في سورية

فرجينيا غامبا

وكالات

اعتبرت رئيسة فريق الأمم المتحدة الذي سيحقق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية فرجينيا غامبا أن المهمة ستكون صعبة وخصوصاً من حيث وضع لائحة شاملة بالمسؤولين عن ذلك. وتساءلت غامبا في مقابلة مع «فرانس برس»: «هل سأتمكن من الحصول على اسم العائلة والاسم الأول وأعمار مرتكبيها؟ ليس لدي فكرة وسيكون من الصعب جداً الحصول عليها».

ومن أجل العثور على الجناة، سيقوم فريق من ٢٤ خبيراً يعملون تحت قيادة غامبا بالتزام مبادئ توجيهية «صارمة وموضوعية ونزيهة» بحيث «لا يستطيع أحد التشكيك بهم».

وتقود غامبا الخبيرة الأرجنتينية الأصل في نزع الأسلحة بعثة التحقيق المشتركة التي أنشأها مجلس الأمن في آب بعد هجمات بالكلور ضد ثلاث قرى سورية العام الماضي. وتصف غامبا نفسها بأنها «خبيرة فنية»، مؤكدة أنه تم اختيارها خصوصاً لأنها عملت ضمن اثنتين من بعثات الأمم المتحدة حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

لكن هذا التحقيق، «مسألة مختلفة» كما تعتقد، كونه أوسع ويطرح مسبقاً مزيداً من التحديات، مثل تحديد المسؤولين عن هذه الهجمات، طبقاً لمنهجية غير قابلة للاعتراض. وتؤكد تقارير غربية وإقليمية أن المجموعات المسلحة تستخدم المواد الكيمائية ويتم تزويدها بها من الحكومة التركية.

لكن النظام الأساسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يخولها تسمية المسؤولين عن هذه الهجمات في مناطق إدلب وحماة. إلا أن فريق غامبا يجب أن يذهب أبعد من ذلك لتحديد ليس فقط المسؤولين لكن أيضاً المتواطئين معهم والمنظمين، والذين قاموا بتمويل ودعم هذه الهجمات.

وتقول غامبا (٦١ عاماً) إن «الهدف من ذلك هو نسج خيوط شبكة واسعة لجميع أولئك الذين يتحملون مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة، من البداية حتى النهاية».

وتضيف مديرة وكالة الأمم المتحدة المكلفة نزع السلاح «لكن هذا أمر صعب لأنه حدث قبل عام».

وانشاء بعثة التحقيق المشتركة هو أكثر المبادرات الملموسة التي اتخذتها الأمم المتحدة في الحرب الدائرة في سورية.

وسيبدأ فريق التحقيق العمل في منتصف تشرين الثاني، مع مكاتب لها في نيويورك ولاهاي ودمشق، ومن المتوقع أن تنشر أولى نتائجها في شباط. يذكر أن ولاية البعثة تستمر عاماً واحداً لكن بالإمكان تمديدها. وبموجب الاتفاق الذي تم التفاوض عليه مع سورية، بإمكان فريق الأمم المتحدة القيام بتحقيقات ميدانية، والتحدث إلى الشهود وجمع الأدلة.

لكن حتى لو توصل المحققون إلى وضع قائمة كاملة بالأسماء، فسيتعين على مجلس الأمن تبني قرار جديد لمعاقبة المسؤولين أو اتخاذ إجراءات ضدهم.

لندن: لم نعدل عن طلب موافقة البرلمان على توسيع الحملة ضد داعش نحو سورية

وكالات

نفت الحكومة البريطانية عدولها عن خطة لإجراء تصويت في البرلمان حول توسيع نطاق الضربات الجوية التي تشنها في العراق إلى سورية، بعدما أوصت لجنة نافذة في مجلس العموم بعدم الانضمام إلى هذه الحملة.

واعتبرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم ليل الإثنين أن بريطانيا يجب ألا تنضم إلى حملة الضربات الجوية، التي يشنها التحالف الدولي على مواقع داعش في سورية، إذا لم تكن هناك إستراتيجية واضحة لهزم التنظيم وإحلال السلام في هذه الدولة. وفي صباح أمس، خرجت تقارير إعلامية لتتحدث عن نية رئيس الوزراء ديفيد كاميرون التخلي عن خطط لطلب موافقة البرلمان على توسيع المهمة ضد تنظيم داعش من العراق إلى سورية.

وقالت صحيفتا «ذي غارديان» و«تايمز» إن كاميرون أدرك أن الضربات الجوية لن تنال دعم ما يكفي من النواب لتمرير الخطة نظراً للأغلبية الضيقة التي يحظى بها المحافظون في مجلس العموم.

وكتبت صحيفة «تايمز» نقلاً عن مصادر في الحكومة أن التصويت المرتقب قبل نهاية السنة لن يتم.

وقالت «الغارديان» من جهتها: إن كاميرون أدرك أنه لم يحصل على تأييد ما يكفي من أصوات نواب حزب العمال المعارض الذي يتزعمه جيريمي كوربين المناهض للحرب، للتعويض عن أصوات المعارضين من حزبه المحافظين وأقر بأن التدخل الروسي أدى إلى تعقيد الأمور. ولم تمضِ ساعات على انتشار هذه التقارير، حتى أوضح مكتبَ كاميرون أن موقفه لم يتغير، وأن رئيس الوزراء لن يسعى لإجراء تصويت من دون الحصول على دعم واسع في مجلس العموم. وذكر مصدر في رئاسة الحكومة البريطانية: «لقد قال (كاميرون) على الدوام إنه سيطرح المسألة على مجلس العموم إذا تبين وجود توافق واضح».

من أحد اجتماعات مجلس العموم البريطاني

وأضاف المصدر وفقاً لما نقلت عنه وكالة الأنباء الفرنسية: «في هذه الأثناء، تواصل الحكومة العمل من أجل إنهاء النزاع في سورية، وسنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لإعطاء زخم أكبر لجهود إيجاد حل سياسي»، في إشارة منه إلى اجتماعات فيينا.

وجاءت التسريبات عن تخلي كاميرون عن خططه طلب موافقة البرلمان على توسيع نطاق الضربات البريطانية من العراق باتجاه في سورية بعد يوم واحد من صدور تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، والذي رأى أن تركيز كاميرون على حملة الضربات الجوية «في غير محله».

وقال رئيس اللجنة كريسبن بلانت: «نحن قلقون لأن الحكومة تركز على توسيع نطاق الضربات الجوية إلى سورية من دون أي توقعات بأن عملها سيترك أثراً عسكرياً حاسماً ودون أي خطة مترابطة بعيدة المدى لهزم تنظيم (داعش) وإنهاء الحرب الأهلية».

وأضاف بلانت، النائب البارز عن المحافظين، الحزب الذي ينتمي إليه كاميرون، «هناك حالياً عدة التزامات عسكرية غير منسقة بين عدد كبير من الفاعلين الدوليين في العراق وسورية»، مضيفاً: إن «هذه القوات يجب أن تعمل ضمن إستراتيجية متناسقة ويجب أن نركز جهودنا في هذا المجال».

وحث بلانت الحكومة على التركيز على دعم الدبلوماسية الدولية لإنهاء الأزمة في سورية، ولاسيما بعد محادثات فيينا الأسبوع الماضي التي شاركت فيها ١٧ دولة.

وفي رده على تقرير اللجنة لم يأت وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند بشكل مباشر على ذكر احتمال حصول تصويت على انضمام بريطانيا إلى حملة الضربات الجوية في سورية، لكنه قال: إن الوزراء سيستخدمون «كل وسيلة ممكنة» من أجل إنقاذ أرواح في المنطقة.

وأضاف هاموند: إن «الضربات الجوية التي يشنها سلاح الجو الملكي ضد تنظيم (داعش) ليست الحل الوحيد لكن العمل العسكري وبالتنسيق مع حلفائنا في الائتلاف، يترك أثراً كبيراً في إضعاف تنظيم (داعش) في العراق». وتابع: «نواصل استخدام القوة ضد تنظيم (داعش) مع استخدام السلطة الدبلوماسية للعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري».

وكان الائتلاف الحكومي السابق برئاسة كاميرون مني بهزيمة كبرى في مجلس العموم حين رفض النواب خطته لشن ضربات جوية في سورية عام ٢٠١٣. ويحرص الوزراء حالياً على تجنب نتيجة مماثلة.

وفي فرنسا، قال الرئيس فرانسوا هولوند، إن باريس ستواصل ضرباتها الجوية في سورية، وستعقد اجتماعاً لمجلس الدفاع لبحث الموضوع يوم الخميس.

وقال هولوند في تصريحات لراديو «أوروبا ١»، نقلتها وكالة «رويترز» للأنباء: «في كل مرة تتوفر لدينا معلومات عن معسكرات تدريب يوجد فيها جهاديون وإرهابيون يمكنهم في مرحلة ما تهديد بلدنا فإننا نضرب».

موسكو: لا ينبغي الربط بين عمليتنا في سورية وتحطم الطائرة الروسية في سيناء

أكد الكرملين أمس أن عمليات سلاح الجو الروسي في سورية لن تتأثر بحادثة تحطم الطائرة الروسية في سيناء بمصر، مؤكداً أن المسألتين مختلفتان ولا رابط بينهما على الإطلاق.

وقال ديميتري بيسكوف الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي، تعليقاً على سؤال حول احتمال تأثر العملية الروسية في سورية بكارثة الطائرة الروسية في سيناء: «أي تأملات افتراضية بهذا الشأن، ليست في محلها على الإطلاق. إنهما مسألتان مختلفتان تماماً، ولا يجوز الربط بينهما». وشدد بيسكوف على أنه لا توجد حتى الآن أي أدلة على الطابع الإرهابي لسبب كارثة الطائرة الروسية، التي أسفرت عن مصرع ٢١٧ راكباً والطاقم المتكون من ٧ أفراد.

والسبت، أعلنت «ولاية سيناء» التابعة لتنظيم داعش، عن إسقاط الطائرة الروسية فوق أجواء سيناء، وذلك رداً على «قتل العشرات يومياً» على أرض سورية. وتخوض «ولاية سيناء» حرباً ضد الجيش المصري.

وتعزز الانطباع باحتمال وقوع حادث إرهابي استهدف الطائرة، بعد أن نقلت وسائل إعلام عن مصادر قريبة من التحقيق في تحطم الطائرة خبر العثور على «عناصر لا علاقة لها بالطائرة» في مكان التحطم، في حين كشف مصدر آخر أن مكالمات أفراد الطاقم والتي سجلها أحد الصندوقين الأسودين، تؤكد أنهم لم يكونوا على علم بأي عطل فني في أجهزة الطائرة حتى حدوث الحالة الطارئة مجهولة السبب والتي أدت إلى تفكك الطائرة وهي في الجو.

ديميتري بيسكوف

روسيا اليوم